

## تعطيل محاكمة صحافي جزائري يطيل أمد توقيفه

واضافت "ما يفهم من استئناف أمر الإحالة على محكمة الجناح بعد انتهاء التحقيق هو عدم برمجة تاريخ قريب للمحاكمة، التحقيق انتهى، فيم سيحققون أيضاً؟ ملف كراش فارغ".  
واعلنت جريدة "ليبرتي" عن أنها صدمت بخبر اعتقاله، وقالت إنها تدين بشدة هذا التعدي المستمر على حرية الصحافة وتطالب بالإفراج الفوري عن الصحافي.

وأوضحت الصحيفة في بيان لها أن رايح كراش، الذي وصفته بالمراسل المهني والجاد، قد تم استجوابه مطولاً بشأن مقال هو عبارة عن تغطية لمظاهرة نظمها مواطنون يعارضون التقسيم الإقليمي الجديد.



زيدة عسول

ما قاله تبون عن كراش بأنه مشعل الحرائق أثر في سير القضية

وصفت الصحيفة التهم الموجهة لمراسلها بغير الحقيقية، معتبرة أنها تخفي الرغبة في إسكات الصحافي ومنعه من القيام بعمله بكل موضوعية، كما يشير إلى ذلك استدعاؤه المتكرر في الأشهر الأخيرة من قبل الأجهزة الأمنية. ويمنع الدستور الجزائري في مادته 54 حبس الصحافي في الجناح المتعلقة بالصحافة، لذلك يتم في العادة توجيه تهم للصحافيين لا علاقة لها بجناح الصحافة، رغم أن الوقائع تتعلق بعملهم الصحافي.

وأعلن صحافيون جزائريون عن تأسيس اللجنة الوطنية لمساندة كراش، وأصدروا عريضة تطالب بالإفراج عنه. وينشر الصحافيان خالد درارني وخيرة خاطو تغريدتين على حسابيهما في تويتر، أعلنتا من خلالهما عن ميلاد هذه اللجنة.

## تركيا تلوح بقوانين جديدة لخلق الإعلام الرقمي

انتقاداتهم للتوغل العسكري في دول أخرى، أو أسلوب تعامل الحكومة مع وباء فايروس كورونا.

وتتمتع منصات التواصل الاجتماعي في تركيا بشعبية كبيرة بين الأتراك البالغ عددهم 84 مليون نسمة. ومن أكثر تلك المنابر إقبالاً فيسبوك، وإنستغرام، وتويتر، وسناب تشات، وتيك توك، ويتابعها الملايين.

وبعد أن خضعت معظم وسائل الإعلام التقليدية في تركيا شيئاً فشيئاً إلى سيطرة الحكومة خلال العقد الماضي، وأصبحت مواقع التواصل الاجتماعي وشبكات الأخبار الصغيرة على الإنترنت أماكن أكثر أهمية للأصوات المنقذة وللأخبار المستقلة، وهذا ما يثير انزعاج السلطات، التي تنوي خلق هذا المتنافس بقانون جديد بذريعة "الأمن القومي".

وأثار خبر يتعلق بقطر نشرته قناة محلية وتناقلته عدد من وسائل الإعلام ومسؤولي المعارضة التركية، غضب التون وهند قاتلاً "ستدفعون الثمن وفق القانون".

ونشرت قناة "تي 24" التركية، خبراً بعنوان "تمت الموافقة على البروتوكول، الذي يسمح للشباب القطريين دراسة الطب في تركيا دون إجراء امتحانات".

وعلق التون في مقطع فيديو نشره على حسابه في تويتر، أن "تشويه الحقيقة وإثارة السخط العام بالأخبار الكاذبة هو إرهاب إعلامي حرفي".



الرقابة ستطال حسابات وسائل الإعلام على مواقع التواصل

الجزائر - رفضت غرفة الاتهام بمحكمة تمارست الجزائرية طلب الإفراج المؤقت عن الصحافي رايح كراش، وأمرت باستكمال التحقيق في القضية، وهو ما يعطل المحاكمة ويبقيه في الحبس المؤقت.

وعبرت زبيدة عسول محامية الصحافي، في ندوة صحافية، عن استغرابها من قرار وكيل الجمهورية، مقدمة حجة أنه لا يوجد مجال لإجراء تحقيق تكميلي ما دامت القضية واضحة وتتعلق فقط بمقال حول احتجاجات قام بها سكان المنطقة، وهو ما يظهر وجود نية لإبقاء كراش في الحبس المؤقت مدة أطول، لأن المحاكمة ستظهر أن التهم المنسوبة إليه غير حقيقية، حسب قول المحامية.

ويواجه الصحافي رايح كراش -وهو مراسل جريدة "ليبرتي" الناطقة بالفرنسية في تمارست باقصى جنوب الجزائر- مجموعة من التهم هي إنشاء وإدارة حساب إلكتروني مخصص لنشر معلومات وأخبار من شأنها التمييز والكرهية في المجتمع، والترويج لأخبار وأبناء كاذبة أو مغرضة بين الجمهور من شأنها المساس بالأمن والنظام العمومي، والعمل بآلية وسيلة كانت على المساس بسلامة وحدة الوطن.

وقال محامون في ندوة صحافية، نظمتها لجنة "سنعنا" من أجل حرية الصحافة في الجزائر، إن تصريحات الرئيس عبد العزيز تبون الأخيرة في جريدة "لوبوان" الفرنسية حول الصحافي رايح كراش أثرت على سير القضية التي انتهى التحقيق فيها.

واعترفت عسول أن "ما قاله الرئيس تبون عن مراسل جريدة ليبرتي بتعزاست من أنه مشعل الحرائق أثر بشكل كبير في سير القضية، حيث استأنف وكيل الجمهورية أمر إحالة الملف على محكمة الجناح بعد انتهاء مرحلة التحقيق".

أنقرة - قال رئيس وحدة الاتصالات الرئاسية التركية فخر الدين التون، إن "تركيا أصبحت في حاجة ماسة إلى سن قوانين جديدة في ما يتعلق بالإعلام الرقمي المتداول هذه الأيام"، مشيراً إلى أنه على المجتمع أن ينظر إلى تلك القضية باعتبارها "قضية أمن قومي".

وزعم التون خلال كلمته في الورشة الافتتاحية للإعلام والصحافة، أن الهدف من تلك القوانين هو عدم نشر الأخبار الكاذبة، متهما موقع "أوضة.تي.في" بترويج أخبار كاذبة.

وأكد أنهم يدرسون وضع معايير مهنية للصحافة الإلكترونية وحسابات وسائل الإعلام على مواقع التواصل الاجتماعي، رغم أنها أساساً تخضع لقيود كبيرة، حيث أقر البرلمان التركي العام الماضي، قانوناً جديداً للتحكم في منصات التواصل الاجتماعي، في خطوة صنفها صحافيون وجماعات ناشطة في مجال حقوق الإنسان بأنها تمثل تهديداً لحرية التعبير.

وتشير تصريحات التون إلى اتجاه الحكومة التركية نحو إحكام قبضتها على الإعلام الرقمي وضبط محتوى وسائل الإعلام الذي يصل إلى الأتراك عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بطريقة مماثلة للرقابة المشددة على الأتراك في وسائل التواصل الاجتماعي. وقد واجه كثير من اتهامات بإهانة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أو وزرائه، أو بسبب

ومن المفارقة أن تبرز تركيا كقضاء يوفر حرية وسلامة نسبيين للصحافيين اليمنيين. فقد واطب هذا البلد على احتلال مكانته في قائمة الدول التي تسجن أكبر عدد من الصحافيين في السنوات الأخيرة، حسب دراسات لجنة حماية الصحافيين. كما أن هجمات السلطات التركية تطال الصحافيين خارج البلاد.

ولا يزال الصحافيون الأجانب في تركيا يواجهون خطر الاستهداف بالقتل، فيما تقوم السلطات التركية أحياناً بتوجيه القنوات بشأن تعديل تغطيتها بحسب العلاقات مع القوى الإقليمية كما حدث هذه السنة مع القنوات المصرية التي تتخذ من إسطنبول مقراً لها، وفقاً لما ذكرته وكالة أسوشيتد برس.

# تهجير الصحافيين يحكم على الإعلام اليمني بالموت البطيء

## تغطية أخبار اليمن تستوجب سلوك طرق مغلقة ومخاطرة بالحياة



### العمل الصحافي في اليمن مغامرة قد تؤدي بالحياة

وأحياناً صعوبات ناشئة عن انقطاع التيار الكهربائي في اليمن. ونتيجة لهذا الكم الهائل من التحديات، اتخذ بعض الصحافيين ونشطاء حرية الصحافة القرار الصعب المتمثل في الرحيل عن اليمن من أجل محاولة تغطية أخباره من الخارج. ومن ضمن هؤلاء نبيل الأسدي الذي ساعد في إدارة نقابة الصحافيين اليمنيين من البلد الذي استقر به، سويسرا.

وقال الأسدي، الذي كان يعيش قبلها في صنعاء، إن اجتماعاته اليومية بالصحافيين والمثقفين والسياسيين لفتت انتباه الحوثيين عقب اجتياحهم للمدينة. وقال إنه أوقف تلك الاجتماعات تحت ضغوط الحوثيين، ولكن التهديدات استمرت.

ويعتقد الأسدي أن علاقته بالنقابة المرتبطة بالحكومة اليمنية، وأن عمله السابق مع وزارة الإعلام السعودية ومنصبه السابق كمدير مكتب صحيفة عكاظ باليمن كلها جعلت منه هدفاً للحوثيين.

وجاءت قوة من الحوثيين إلى منزله في 23 أبريل 2015، ويعتقد الأسدي أنها جاءت بنية قتله، لكنه لم يكن متواجداً في البيت حيث هرب إثر تحذير صديق له بأن المسلحين اختطفوا زميلاً له وأنهم في طريقهم إلى منزله. "استطلعت الإفلات من قبضتهم قبل وصول المسلحين إلى بيتي بنصف ساعة فقط".

وأضاف أنه أمضى الشهور العديدة التي أعقبت ذلك منتقلاً من مدينة بمنية إلى أخرى قبل هربه إلى السعودية في أكتوبر 2015، ثم إلى سويسرا لاحقاً.

وتشكلت إسطنبول أيضاً ملاذاً للصحافيين اليمنيين في المنفى. ومن هؤلاء يوسف عجلائن، الذي اعتقل من قبل الحوثيين وأبلغ لجنة حماية الصحافيين عن تعرضه لتعذيب وحشي على أيديهم لمدة تزيد عن السنة.

وذكر يوسف أنه يقيم الآن في إسطنبول ويعمل مع قناة شباب اليمن الخاصة بعد مغادرته البلاد عام 2018. وأضاف أن "هناك ثلاث قنوات بمنية بالتحديد تعمل من إسطنبول وتوفر العمل لكثير من الصحافيين والعاملين في الإعلام".

ومن المفارقة أن تبرز تركيا كقضاء يوفر حرية وسلامة نسبيين للصحافيين اليمنيين. فقد واطب هذا البلد على احتلال مكانته في قائمة الدول التي تسجن أكبر عدد من الصحافيين في السنوات الأخيرة، حسب دراسات لجنة حماية الصحافيين. كما أن هجمات السلطات التركية تطال الصحافيين خارج البلاد.

ولا يزال الصحافيون الأجانب في تركيا يواجهون خطر الاستهداف بالقتل، فيما تقوم السلطات التركية أحياناً بتوجيه القنوات بشأن تعديل تغطيتها بحسب العلاقات مع القوى الإقليمية كما حدث هذه السنة مع القنوات المصرية التي تتخذ من إسطنبول مقراً لها، وفقاً لما ذكرته وكالة أسوشيتد برس.

العناوين الرئيسية للصحف، هناك الوضع الاقتصادي والإنساني المتدهور الذي يجعل الجانب اللوجستي اليومي للتغطية وتسجيل القصص أمراً عسيراً، كما أن تحقيق المعادلة الاقتصادية البسيطة لكسب القوت صحافي أو البقاء على قيد الحياة كمؤسسة إعلامية هو أشبه بالمستحيل.

ويقول الصحافيون الذين قبض لهم أن يجدوا قدراً يسيراً من الاستقرار، بعد إكراههم على الخروج من منطقة إلى أخرى على يد القوات المتحاربة، إنهم لم يعودوا قادرين على فعل أي شيء أكثر مما فعلوه حيال صراعهم من أجل البقاء في بلد تعصف به الأزمات المالية والإنسانية. فالمنفى أصبح الخيار الوحيد القابل للحياة بالنسبة إلى كثير من الصحافيين، لكن هذا الخيار لا يتأتى من دون أن يجلب معه جملة تحديات خاصة به.

### الوضع الاقتصادي والإنساني المتدهور يجعل الجانب اللوجستي اليومي للتغطية وتسجيل القصص أمراً عسيراً

ولكن لا يزال لدى بعض الصحافيين ومراسلي وسائل الإعلام اليمنية الموجودة في الخارج، يعملون على الأرض، ويتبعين عليهم سلوك الطرق المغلقة والتنقل بين جبهات القتال وغير ذلك من أجل تغطية الأخبار.

وهناك تحديات مرتبطة بالصعوبات المحيطة بتنفيذ العمل الميداني في اليمن، من قبيل الصعوبات في تحريك الطواقم في الميدان، وإرسال المواد والتقارير، واعداء من السنة.

وتعد تهمة التعاون مع قوات التحالف بقيادة السعودية سبباً في اعتقال الكثير من الصحافيين والمودنين في اليمن، فقد بدأ الحوثيون بمطاردة الإعلاميين والصحافيين مع بدء سيطرتهم على العاصمة حيث اعتقلوا عشرة صحافيين.

وأحيل الصحافيون العشرة على المحاكمة وواجهوا اتهامات تشمل "نشر أخبار مغرضة تكدر السلم والصفو العام والعمل لصالح العدو"، وفقاً لما جاء في لائحة الاتهامات التي أكرهها جميعاً. وتم الإفراج عن ستة صحافيين في أكتوبر الماضي، بينما لا يزال

اضطر الكثير من الصحافيين اليمنيين إلى الخروج من منطقة إلى أخرى نتيجة استهدافهم من مختلف أطراف الصراع، فالمنفى أصبح الخيار الوحيد القابل للحياة بالنسبة إليهم، لكن هذا الخيار لا يتأتى من دون أن يجلب معه تحديات خاصة انعكس أثرها على الإعلام اليمني.

وقد اعتدى الحوثيون على الصحافيين في المناطق الخاضعة لهم واعتقلوهم وهددوهم وقتلوا العديد منهم بقذائف الهاون ونيران الصواريخ. وحكم الحوثيون على أربعة صحافيين بالإعدام واحتجزوهم لنحو ست سنوات في ظروف مريرة. وعمدت الحكومة اليمنية أيضاً إلى مضايقة الصحافيين واعتقالهم. واحتجز المجلس الانتقالي الجنوبي صحافيين لمدة أشهر في بعض الأحيان. وفي حضرموت بقمع اليمن، تقوم السلطات المحلية بقمع الصحافة من خلال الاعتقالات والمطالبات الصريحة بفرض الرقابة.

وقد بعثت لجنة حماية الصحافيين برسالة بالبريد الإلكتروني إلى محمد عبدالسلام المتحدث الرسمي باسم أنصار الله إلا أنها لم تستلم أي رد.

وذكر عبدالباسم القايدي المتحدث الرسمي باسم الحكومة اليمنية بأن انتهاكات حرية الصحافة وقعت في مناطق خاضعة لسيطرة الحكومة ولكنه لم يقر بأن الحكومة هي من ارتكب تلك الانتهاكات.

وأكد المتحدث الرسمي باسم المجلس الانتقالي الجنوبي منصور صالح أن الصحافيين ووسائل الإعلام يعملون بحرية في عدن ناقيا التقارير التي تحدثت عن قيام المجلس باعتقال صحافيين وتهديدهم، مضيفاً بأن تلك التقارير ليست سوى جزء من "حملة سياسية واسعة" تستهدف المجلس.

وذكر صحافيون في اليمن أنه عدا عن الهجمات التي تستهدف على

صنعاء - وثق الصحافيون اليمنيين المسار الدراماتيكي الذي اتخذته الأحداث في بلدهم على امتداد العقد الماضي، وخضوع أجزاء مختلفة من البلاد لسيطرة جماعات مختلفة تحاول كل منها توسيع رقعة نفوذها، لكنهم وسط هذا الصراع مستهدفون من قبل كافة الأطراف.

ويشكل شهر مارس 2018 نقطة مبررة في مسيرة صحيفة "أخبار اليوم" اليمنية المستقلة، فبعد ثلاثة أسابيع من إخضاع النيران في مكاتبها بعدن على يد مجموعة من الأشخاص مجهولين، اختطف سبعة من موظفيها لمدة شهر، وقد أجبرت تلك الاعتداءات الصحيفة على الانتقال إلى مدينة مارب.

ويعد مضي ثلاث سنوات على تلك الأحداث، أصبحت الضائقة المالية هي أكبر هذه الصحيفة، وفقاً لما ذكره سيف الحيدري، رئيس مؤسسة الشموخ، المنظمة الأم للصحيفة، بحسب تقرير نشرته لجنة حماية الصحافيين من إعداد الباحث في شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جستن شيلاد.

ولا تستطيع الصحيفة بيع عدد كاف من الاشتراكات ببقائها واقفة على قدميها. ويقول الحيدري إن الحوثيين استولوا على مكتب الصحيفة في صنعاء غربي البلاد عام 2014. وأضاف أن كثيرا من الصحافيين العاملين فيها تركوا العمل بالمهنة كليا.

وتابع "يمكن أن تصف العمل صحافي في اليمن بأنه مغامرة. وقد تكون حياة المرء هي الثمن" لخوضها.

## الإفراج عن أكاديمي إعلامي طالب الحوثيين بالإفراج عن طلبته

صنعاء - أفرجت جماعة الحوثي عن أستاذ الإعلام بجامعة الحديدة وديع الشرجبي بعد أكثر من عام على اختطافه بسبب كتاباته الناقد.

واختطف مسلحون حوثيون الشرجبي في أبريل 2020 بسبب كتاباته وإدانته لاختطاف عدد من طلاب الجامعة خلال الفترة الأخيرة، ومطالبته بالإفراج عنهم ومرعاة أوضاعهم الأسرية والصحية. وكان الحوثيون قد كتفوا خلال الأونة الأخيرة من عمليات الاختطاف في أوساط الناشطين وطلاب الجامعة بمحافظة الحديدة، بتهمة التعاون مع القوات المشتركة الموالية للحكومة في الساحل الغربي.

وتعد تهمة التعاون مع قوات التحالف بقيادة السعودية سبباً في اعتقال الكثير من الصحافيين والمودنين في اليمن، فقد بدأ الحوثيون بمطاردة الإعلاميين والصحافيين مع بدء سيطرتهم على العاصمة حيث اعتقلوا عشرة صحافيين.

وأحيل الصحافيون العشرة على المحاكمة وواجهوا اتهامات تشمل "نشر أخبار مغرضة تكدر السلم والصفو العام والعمل لصالح العدو"، وفقاً لما جاء في لائحة الاتهامات التي أكرهها جميعاً. وتم الإفراج عن ستة صحافيين في أكتوبر الماضي، بينما لا يزال